Issue 6044 Tuesday 22/5/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6044 الثلاثاء 6 من رمضان 1439 هـ 22 من أيار (مايو) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

الإنتخابات العراقية : مدلولاتها وسيناريوهات ما بعدها

عبد الحسين شعبان
بيروت

بعيداً عن التأييد أو التنديد وخارج دائرة الاتفاق أو الاختلاف فإن الانتخابات العراقية التي جرت في 12مايو/أيار الجاري هل ستكون محطّة للتغيير ونقطة تحوّل إيجابي في مسار العملية السياسية " المتعثّرة" أصلاً أم أنها ستكون عامل تفجير للأوضاع وعنصر انشقاق وإرباك جديد.

مثل هذا الجدل والنقاش بشأن الانتخابات ونتائجها يتم اليوم بصوت عال، بل إن وتيرته ارتفعت بعد انتهائها وزادت الاتهامات والتراشقات والتسقيطات بين أطراف العملية السياسية لدرجة غطّت أحياناً على عمليات الاختراق الأمني التي قام بها داعش عشيّة إجراء الانتخابات واعداً بالمزيد منها.

ومع أن الخطة الأمنية التي أعدّت لحماية الانتخابات خلال التصويت الخاص للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية الذي سبق موعد التصويت العام، نجحت في تأمين إنسيابية الأداء الانتخابي دون عقبات أو عثرات تُذكر، لكن الشكوك والمخاوف، بل والاتهامات بالتزوير والتلاعب بالنتائج كانت قد سبقت الانتخابات، وخصوصاً ما أثاره موضوع " التصويت الاليكتروني". والغريب إن البعض طالب بإعادة الانتخابات بسبب نقص المشاركة، وذهب بعضهم إلى الدعوة علناً إلى ألإبقاء على الحكومة الحالية كحكومة لـ " تصريف أعمال" وهو ما ورد في بيان باسم رئيس القائمة الوطنية إياد علّاوي، الذي وصف في معرض انتقاداته تعليمات المفوضية العليا للانتخابات بالضبابية، وهو الأمر الذي ورد على لسان العديد من المشاركين بالعملية السياسية الذين يعتبرونها غير مستقلة وإنما خاضعة هي الأخرى لنظام المحاصصة.

وتأتي مثل تلك الاعتراضات في ظلّ نقص الثقافة الانتخابية وتفشي ظاهرة الأمية المعرفية والتكنولوجية، فما بالك بالأمية الأبجدية، إضافة إلى عدم القدرة على مراقبة ولجم دور المال السياسي وبيع وشراء الأصوات. وكان جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي قد حذّر من التدخل الإيراني في الانتخابات وذلك في تصريح ورد له قبل نحو شهرين من إجرائها، واعتبرها ظاهرة مثيرة للقلق لاسيّما باستخدام الأموال. وأعلنت إيران من جانبها ثمة دور أمريكي في العراق، وهذا ما كشف عنه ولايتي وكأنه رسالة إلى واشنطن التي أعلن رئيسها دونالد ترامب عن إلغاء الاتفاق النووي مع طهران (+5) عشية الانتخابات العراقية.

ومع أن هذه الانتخابات تجري بعد إعلان النصر على داعش وبعد التمكن من حل مشكلة استفتاء إقليم كردستان بالانفصال عن العراق وتسوية بعض المتعلقات الخاصة بكركوك والمناطق المتنازع عليها، إلّا أن المشاركة فيها قياساً للانتخابات السابقة تعتبر قليلة، لدرجة يمكن القول أن عزوفاً ملحوظاً رافقها.

وتشير المصادر الرسمية أن نسبة المشاركة بلغت نحو 45 بالمئة مع أن هناك من يشكّك بها. وكانت الانتخابات الأولى بعد الغزو الأمريكي للعراق العام 2003 قد شهدت نسبة مشاركة بحدود 80 بالمئة (2005) .أما الانتخابات الثانية في العام 2010 فقد ساهم بالتصويت نحو 62 بالمئة ووصلت نسبة المشاركة في الانتخابات الثالثة في العام 2014 إلى حوالي 60 بالمئة.

جدير بالذكر إن من يحق له التصويت هو 24 مليون عراقي من مجموع السكّان البالغ 36 مليون نسمة. وشهدت المحافظات الجنوبية والوسطى أدنى مشاركة بعد العاصمة بغداد التي بلغت فيها نسبة المشاركة نحو 33 بالمئة وقد تنافس ما يقارب 320 قائمة وحزباً وائتلافاً ضمّت ما يزيد عن سبعة آلاف مرشح.

وتعود أسباب العزوف الشعبي عن المشاركة في الانتخابات الحالية إلى شعور الناخب بالخيبة من الطبقة السياسية الحاكمة، إضافة إلى تردي أوضاعه المعاشية والصحية والتعليمية وعموم الأوضاع الخدمية بالبلاد. كما أن قانون الانتخابات صُمّم بطريقة من الصعب عبرها إحداث تغيير حقيقي، الأمر الذي زاد من إحباط الناخب، ولاسيّما من إجراءات المفوضية العليا للانتخابات، كما تلقّى الناخب الفتاوى الدينية بشيء من الحيرة، فهي قالت ولم تقل، الأمر زاد من إحساسه بالمرارة واللّاجدوى، وخصوصاً من احتمالات التزوير، مثلما ساهم الإعلام، وخصوصاً مواقع التواصل الاجتماعي في إيصاله إلى مثل هذه الحالة من القنوط، ولاسيّما وإن النتائج كانت شبه محسومة سلفاً.

وعكس استطلاع الرأي الذي شمل شرائح مختلفة من المجتمع العراقي بينهم أكاديميون ومثقفون وإعلاميون وجمهور عام إن تلك أسباب للعزوف، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، خصوصاً بعد تراكم لسلبيات كثيرة على مدى خمسة عشر عاماً، والتي تتعلق بجوهر العملية السياسية التي جعلت المواطن يفقد الثقة بإمكانية التغيير الجذري.

وكانت التجربة السابقة قد أنتجت برلمانات لم تقدّم شيئاً للجمهور بقدر ما حافظت على امتيازات أعضائها وعلى العملية السياسية التي أقيمت وفق نظام المحاصصة الذي أسسه بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق (13مايو/ أيار 28- 2003 يونيو/حزيران 2004) وما زالت صيغته هي الفاعلة تحت عنوان " الديمقراطية التوافقية" وتمثيل "المكوّنات" كما وردت في الدستور الدائم ثماني مرات، وليس ذلك سوى نظام غنائمي يقوم على الزبائنية السياسية التي ينتجها النظام الانتخابي بصورته الراهنة.

وأكّدت الانتخابات والنتائج التي أفرزها سوء قانون الانتخابات ونظام سانت ليغو (المعدّل) الذي اعتمده، والذي أثار جدلاً واسعاً عند مناقشته لأنه سيعيد إنتاج هيمنة القوائم الكبيرة ذاتها وربما نفسها مع بعض التبدّلات في المواقع، علماً بأن رؤساء الكتل سيبقون متحكّمين بأعضاء كتلهم وستبقى العلاقة بينهم هي بين تابع ومتبوع، الأمر الذي سيقف حجر عثرة أمام إمكانية إجراء تغيير حقيقي وجذري في الطاقم السياسي طالما بقي نظام الانتخابات على حاله، لأنه لا يسمح بمثل هذا التغيير، وهو نظام غير موجود على المستوى الدولي، سوى في ألمانيا و"إسرائيل"، ودائماً ما يصمم للمجتمعات الانتقالية وليس للبلدان المستقرة التي تريد السير في طريق الديمقراطية.

وإذا كانت جمهرة الناخبين كفرت بالطبقة السياسية الحاكمة والعملية السياسية المشوّهة وهي باعتراف قسم كبير من المشاركين فيها، فإنها في نهاية المطاف لم تجد وسيلة للتغيير غير صناديق الاقتراع، على الرغم من أنها ضاقت ذرعاً بالنتائج التي تفرزها، لكن ليست لديها أية بدائل تركن إليها.

ومع أن الانتخابات الحالية جاءت ببعض التغييرات، خصوصاً بإعلان فوز كتلة مقتدى الصدر (سائرون) وما يمكن أن يترتب على هذا الفوز من نتائج واصطفافات لتشكيل الحكومة، فإن هناك عقبات جدّية ستواجه عملية التغيير، منها: هل يستطيع الصدر تجاوز التقاسم الوظيفي الذي سارت عليه العملية السياسية؟ وثمة سؤال ملغوم: هل سيتمكن الصدر تقليص نفوذ إيران وجماعتها وهو الذي هتفت تظاهراته : بغداد حرّة حرّة، إيران برّا برّا؟ ثم ماذا لو اختار هذا المركب الصعب: هل سيؤدي إلى تفجير الأوضاع أم يساعد في تحقيق الاستقرار ويعيد العراق إلى محيطه العربي؟ وبعد ذلك هل سيكون مسموحاً له السير في هذا الطريق خارج الدائرة الإيرانية المتوافقة بالتخادم مع الدائرة الأمريكية، فقد كانت طهران وواشنطن الداعمان الأساسيان للعملية السياسية منذ البداية، علماً بأن الطرفين كانا مرتاحين من أداء رئيس الوزراء حيدر العبادي، ولاسيّما بعد إعلان النصر على داعش وتطويق الإشكالات مع إقليم كردستان وإعلانه عن رغبته في محاربة الفساد والمفسدين، مع أن قائمته لخوض الانتخابات شملت أشخاصاً وكتلاً حامت حولها شبهات فساد.

حتى الآن يبدو أن الاصطفافات القديمة والتقليدية ما زالت قائمة على الرغم من أن الجماعات المحسوبة على التيار الإسلامي السياسي الشيعي والسني حاولت إضفاء مسحة مدنية على قوامها، سواء بإضافة أسماء من المجموعات الليبرالية والمدنية أو باستخدام مصطلحات تدلّ عليها بهدف امتصاص النقمة التي زادت ضد " التيار الإسلامي" الذي وظّف الدين باتجاه سياسي ضيّق،بل وطائفي وهكذا بقيت القوائم الشيعية على حالها: سائرون (الصدر) والنصر (العبادي) والفتح (هادي العامري) ودولة القانون (نوري المالكي) والحكمة (عمّار الحكيم) وكذلك القوائم الأخرى فالوطنية (سنّية الجسم وشيعية الرأس وحتى لو لم يرغب القائمون عليها فهكذا يتم حسابها) رئيسها إياد علاوي وتضم سليم الجبوري وصالح المطلك وكتلة القرار السنية (خميس الخنجر وأسامة النجيفي) وقوائم سنّية أخرى.

أما القوائم الكردية فقد توزّعت هي الأخرى على نحو 7قوائم وشهدت تجاذبات كثيرة واتهامات متبادلة بالتزوير، وخصوصاً في السليمانية وكركوك، حيث تصدّرت قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني، وهي قريبة من إيران ، فيما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني الأول في إربيل ودهوك، ولم تفلح قوى مثل التغيير (كوران) والجماعة الإسلامية وكتلة الإصلاح التي أسسها برهم صالح رئيس وزراء الإقليم سابقاً وجماعات أخرى من اختراق المشهد التقليدي بين الحزبين (الأخوة الأعداء)، حتى أن بعض الاختراقات السابقة تراجعت وربما يعود الأمر إلى رحيل ناوشيروان مصطفى زعيم كتلة كوران العام الماضي 2017.

يمكن القول إن المشاركة الكردية في الانتخابات كانت أكبر من المشاركة العربية، وباستثناء الموصل التي فاز فيها حيدر العبادي وتلك واحدة من مفارقات السياسة، فإن الانتخابات لم تحدث تغييرات جذرية في الخريطة السياسية .

من السابق لأوانه التكهّن أين سيمضي الصدر لو كلّفت كتلته بتشكيل الوزارة؟ وبالطبع فإن ذلك سيكون خطوة أولى للخروج من شرنقة حزب الدعوة الإسلامية التي لفّ بها الوزارات منذ العام 2005 لكن مثل هذا التغيير سيكون ضمن التيار الإسلامي الشيعي الذي قد لا يختلف كثيراً من حيث المنطلقات والتوجهات والدلالات عمّن سبقه، إلّا إذا اعتبرنا ذلك خلخلة واضعافاً لعموم التيار الإسلامي الشيعي تمهيداً لحلول تيارات وسطية أكثر عقلانية.

ربّما يعتمد الأمر على توافق دولي وإقليمي (واشنطن – طهران) ويمكن أن يكون خليجياً، وفي أول تغريدة للسفير السعودي السابق في بغداد ثامر السبهان الذي قدّم تهانيه للصدر وقائمة سائرون، فيما أعلنت أكثر من دائرة دولية وأمريكية عن شمول 7من قائمة الفتح وعلى رأسها قائد الحشد الشعبي هادي العامري ونائبه أبو مهدي المهندس بالإرهاب، وهي رسالة لقطع الطريق على العامري لتأليف الوزارة أو فرض شروطه عليها باعتباره الفائز الثاني في الانتخابات بعد قائمة سائرون، فيما إذا استطاع التحالف مع المالكي ومجموعات أخرى مقرّبة من إيران.

وكشفت الانتخابات عدم قدرة الناخب على محاسبة الفاسد والمقصّر، فقد بقيت الكتل الأساسية محافظة على وجودها سواء زاد أم نقص، وهي جميعها مشاركة في العملية السياسية . وفي نهاية المطاف سيجتمع رؤساء الكتل ليتفقوا على ذات الصيغة التوافقية ويقسّموا المواقع فيما بينهم:

– رئاسة الجمهورية للأكراد أو سيتم استبدالهم بالسنّية السياسية.

– رئاسة الوزراء للشيعية السياسية، سواء اختاره الصدر أم بقي العبادي بشروط يوافق عليها الصدر، خصوصاً إذا كان هناك تداخل إقليمي ودولي.

– رئاسة البرلمان للسنّية السياسية أو سيتم استبدالها بممثل للأكراد حسب صيغة محاصصة كردية أيضاً، فإذا كانت رئاسة الإقليم للحزب الديمقراطي فإن رئاسة الجمهورية أو البرلمان للاتحاد الوطني (في بغداد).

وحسب بعض التكهّنات ستعود الكتل الشيعية وتحت مزاعم الخشية من الآخر، للإلتئام لتشكيل الحكومة، وإذا كان الصدر قد تحالف مع الشيوعيين فهو أراد الخروج على المألوف على طريقته في التعاطي مع الشأن السياسي ولسان حاله يقول: لمَ لا إذا هم وافقوا على الالتحاق بقائمة شيعية قلباً وقالباً، حتى وإن اتخذت اسماً آخر.

□ باحث ومفكر عربي

بعد إنسحاب إدارة ترامب من إتفاق خمسة زائد واحد :

المطلوب بدلاً من إرضاء الأشرار دعم وحدة إرادة شعوب المنطقة

عبدالله عباس
السليمانية

منطلق موقف الادارة الامريكية من التغيير الذي حصل في ايران والذي ادى الى سقوط حليفها المخلص شاه ايران هو ضمان مصالحها في منطقة الشرق الاوسط بحيث تبقى المهيمن الاول فيها والقوى الاقليمية توابع لها مقابل هذا تقوم امريكا بحمايتهم ‘ومنذ ذلك التاريخ 1979 مافعلتها الادارة الامريكية معروف للجميع ‘اما يجهض الثورة الايرانية او ان يؤدي الحصار او خلق الازمات بتخطيط مباشرمنها وبدعم من حلفائها او اشعال الحروب بالنيابة.

في البدايه تم توريط العراق في الحرب ضدها دامت ثمانية اعوام والان في (سوريا) على أمل أن تجبر القيادات الايرانية للتوجه نحو الادارة الامريكية للتفاهم معها فيؤدي بالنتيجة ان تعود ايران حليفة لها او توزيع الادوار بحيث يصل الطرفان الى تفاهم لتقاسم النفوس والهيمنة في المنطقة وبمراجعة المراحل التي مرت منذ ذلك الوقت نرى ان الهدف الثاني اقترب في بعض الانعطافات ومن خلال الاحداث الهامة في المنطقة كحدث افغانستان و احتلال العراق ‘ ولكن تمسك ايران باولويات توجهاتها الاسترتيجية ليكون (القوة الاقوى) بدل القوة المهيمنة اقوى من خارج المنطقة بالاضافة الى نجاح الحكم في ايران من استفادتها من ثغرات في العلاقات الدولية استطاع توضيفها لفتح خطوط علاقات مع دول هامة صاعدة، كروسيا والصين والهند، و السير بتطوير برنامجها النووي والصاروخي باتجاه تسلّح يبدل قواعد المواجهة ‘ فهذا التطور وضع الادارة الامريكية خلال رئاسة اوباما أمام خيارين ، إما التصعيد والسعي إلى كبح طموح الحكم في طهران ، وصولاً إلى إسقاطه ، أو القبول به واقعاً متحققاً والعمل إلى إيجاد التسوية المقبولة معه ‘بحيث بدأ يظهر لمراقبين الوضع أن أوباما تصرف باتجاه عمل مرن عسى أن يؤدي الى إقناع المتنفذين في طهران الى تحويل قوة ايران الى شريك منتج يعول عليه ، فسعى جاهداً إلى اتفاق يؤدي الى هذه النتيجة ‘ فكان مشاركة الادارة الامريكية بجد في مباحثات خمسة زائد واحد الذي ادى الى اتفاق نووي مع أيران والذي كان من نتائجه ان تتخلى الادارة الامريكية عن الضغط الاقتصادي على ايران ‘ ولكن عندما خسر الديمقراطيين انتخاب رئاسة الادارة الامريكية وجاء بالمرشح الجمهوري (وهو تاجر وشرير) في نفس الوقت ‘ بداء عملة اولا بمسعى يهدف اساسا تفتيت منجزات سلفه الرئيس السابق باراك أوباما حيث ركز على ان ما فعلة سلفه مع ايران هو صفقة تتعارض مع المصلحة الأميركية .وألأن فعل ترامب فعلته وانسحب من الاتفاقية النووية مع إيران ونفذ ماوعد به مصدر الشر ضد استقرار منطقة الشرق الاوسط لصالح (الكيان العبري الاستطاني) ‘و لم يؤيده الا بعض الدول في المنطقة الذين يفضلون تحالفهم مع الادارة الامريكية رغم كل ما فعلتها هذه الادارة من الشر تجاه شعوب المنطقة وهم واقفون دون تردد ضد كل من يرفض هيمنة الاشرار بقيادة امريكا و لصالح الحركة الصهيونية العالمية ‘في حين ان الحلفاء التأريخين للارادة الامريكية في اوربا وقفوا موقفا اشرف من مواقف هؤلاء الامراء ...!! بل أن هناك توقع بأنه في حالة التزام ايران بشكل ثابت بالاتفاقية فأن اوروبا (دول موقع على الاتفاق و اعضاء اتحاد الاوروبي) لايدعمون خطوات التاليه من الادارة والتي تؤدي الى زعزعة السلم و الامن الاقليمي وبالتالي دولة ايران .

الخطر الايراني ..!

كتبنا قبل عام وجه نظرنا حول كيفية مواجهة المخطط الامريكي الذي يريد ان يعيد هيمنته على ايران بالاضافة الى الحصار و التامر من جهة وخلق الفوضى و الحروب بالنيابة بعنوان (الخطر الايراني برسم امريكي) وقلنا : كتب كثيراً عن ايران مابعد الشاه وإنتصار أول ثورة إسلامية فى العصر الحديث، البعض قال ان ما حدث كان بسبب عوامل داخلية، كانت ذات أثر أكبر من العوامل الخارجية في هذه التغييرات ، فقد شهدت ايران تحولات سياسية مهمة بعد التوجه الى بناء نظام تختلط فيه القيم الدينية والديمقراطية، نظام يتم بموجبه الوصول الى السلطتين التنفيذية والتمثيلية عبر صناديق الانتخاب، وهو أمر فرض مبدأ التداول على السلطة وحرية الصحافة وتعددها، وتشكيل منابر وجماعات سياسية، تطرح برامج وتوجهات عقائدية وسياسية متباينة، وهو الامر الذي يعبر عنه، الانقسام الكبير الظاهر في ايران بين التيارين الاصلاحي والمحافظ، وكل واحد من هذين التيارين يضم طيفاً واسعاً من الاتجاهات والجماعات والشخصيات،ويرى البعض أن النظام رغم هذا لم يقدم نموذجاً من الحرية والمواطنة وضمان لحقوق الإنسان داخل بلد متعدد الاعراق ، فالقومية الكردية والاذرية و طوائف مذهبية ودينية تواجه الاضطهاد بشكل واضح من الأكثرية الحاكمة، بدل العمل لمعالجة هذه المشاكل، ركز النظام ولايزال على بناء القوات وتطوير الاسلحة ، بذلك ليعطي إنطباعا لدى دول المنطقة، أن ماحدث فى ايران، لم يغيير شيئا جوهريا في سياسة نظام الشاه بالنسبة لتوجهات الحكام الجدد تجاه الخارج، والتوجهات والأطماع الاقليمية على وجه التحديد، الشيء الوحيد الذي تغير من هذه الناحية هو : أن ايران الشاه كانت تتوجه إلى تحقيق طموحاتها في المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث كان أعداء ذلك النظام يلقبونه بحارس المصالح الامريكية في المنطقة ولكن النظام الجديد يبحث عن طريقة لفرض الهيمنة أو تقاسمها مع القوى الاخرى ....، خلاصة القول ان السياسة الاقليمية الايرانية تقوم على الاحتياجات والمصالح والبحث عن الهيمنة الاقليمية بدل التعاون البناء ، بل وفي بعض الاحيان تمارس سياسة براغماتية ، لاتخلو من تعارضات مع الايمانات الايدولوجية والشعارات السياسية المعلنة..

وفي ما يخص العراق كان من الواضح ومنذ بداية احتلاله من قبل امريكا ، كانت ايران شبه مرحبة بهذا الحدث رغم عداوتها المعلنة لامريكا التي لقبها منذ سقوط الشاه بالشيطان الاكبر، لان عند ايران (الحكام) إضعاف العراق أمر لازم للإبقاء على توازنات القوى في المنطقة، ولكن الإضعاف بدون التقسيم بسبب التركيبة السكانية للإيرانيين والتي تتهدد في حالة إنشاء دولة كردية فى أقليم كردستان العراق، ولكن الادعاء بأن خروج أمريكا من العراق يؤدي إلى تحول هذا البلد إلى إحتلالها من قبل الايرانيين كلام فيه مبالغة ، صحيح أنه في العراق تباع السلع الإيرانية في كل مكان، ويمكن مشاهدة السياح والحجاج الايرانيين في كل مكان. كما يمكن مشاهدة العلم الايراني الذي يرفرف فوق مبنى القنصلية الايرانية من كل ركن في البصرة بجنوب العراق وفى أربيل عاصمة أقليم كردستان، ولكن من الصحيح أيضاً أن عرب العراق ورغم أن أكثريتهم ينتمون إلى المذهب الشيعي، رغم ذلك ثمة عامل واحد لا يزال قائما لحد الآن بوسعه إيقاف التوسع الايراني في العراق، وهو ليس القوات الامريكية بل النزعة القومية العراقية من جهة و الغطرسة ونزعة كره العرب في إيران نفسها من جهة اخرى، وكان كثير من الساسة الحاليين الذين أمضوا بعض الاوقات في المهجر في ايران كانوا يشعرون بحماقة ايديولوجية وغطرسة قومية تأتي من جانب رعاتهم الايرانيين، اذن بذلك سيكون من الثابت أن اكثرية العراقيين يدركونَ جيدا ان تغيير الامريكيين بالايرانيين هو ليس الحل الافضل ، هذا بالاضافة أن في العراق سياسيين وطنيين متنفذين يدركون أن تخويف الحس الوطني للعراقيين باحتلال وسيطرة الايرانيين ، صناعة أمريكية في الاساس طريقاً لإبقاء العراق أولاً ومن خلاله المنطقة فى وضع قلق وغير مستقر تحت سيطرة طموحاتها.

مصالح مشتركة

الخطورة تكمن في، أن اذكاء مواقف إنهيار الثقة وعدم البحث عن المصالح المشتركة بين إيران ودول وشعوب المنطقة ليس إختيار إرادة الشعوب وإنما مخططاً له خارج هذه الإرادات ، حتى وعندما تأتي مقارنة بين خطورة القوى العالمية المهيمنة وقوة إيران ، تتم تلك المقارنة بتوجيهات الأول ومنسجمة مع مصالح أصحاب القرار في بعض دول المنطقة كان ولايزال ذيلا ذليلا لامريكا وموافقة تماما لادامة هيمنتها على المنطقة ، وعندما يوجه أحدهم سؤال إلى القارئ : هل أنت مع المشروع الأمريكي الذي يريد إعادة رسم خريطة المنطقة من الخارج، ام إنك مع المشروع الإيراني الذي يهدف الى تقويض الدول الاقليمية من الداخل ..؟ ومع أن المنطق يقول أن لمواجهة المشروع الإيراني هناك أكثر من خيار وبأقل خسارة إذا أخذنا إعتبارات التأريخ وحقائق الجغرافيا ومصلحة شعوب المنطقة في الحرية والإستقلال والبناء، ولكن الغربيين الهوى يعتبرون أن مسايرة المشروع الأمريكي هي أهون الشرين ! وذلك من خلال العزف على بعض الاوتار العاطفية وإثارة الحماس تجاه قضايا لها حساسية تعرف القوى المهيمنة تأثيراتها على التحريك..وفي النتيجة يظهر أن تلك المواقف تعطي نتائج معاكسة ولصالح تيار التعصب في إيران وفتح الطريق لتصالح الأضداد على حساب طموح الشعوب فى حرية الإختيار ومن ضمنهم الشعب الإيراني .

من هنا يرى المنتمين الى الارادة الحره لشعوب المنطقة أن المصالح المشتركة أنية ومستقبلية بيننا وبين إيران كثيرة بحيث نستطيع من خلال التركيز على المشتركات بيننا ودعمها نكون معاً قوة لايستهان بها ضد الغرباء الطامعين في الإستغلال الحقيقي لشعوبنا، ولكن نرى أن الغرباء وفي مقدمتهم أمريكا تشجع الحديث عن نقاط الاختلاف ومايبعث على التشنج وأن التركيز الأمريكي على خطر ايران على المنطقة عموماً وعلى العراق خصوصاً تدخل ضمن هذا البرنامج، وحتى لو فرضنا وجود خطر ايراني في تصرفات النظام الحالي، فأن الفرص لمعالجة ومواجهة هذا الخطر من خلال إرادات الخير لشعوب المنطقة أسهل بكثير وبأقل خسارة، بل ممكن إنهائها لصالح الاستقرار الحقيقي للمنطقة دون تدخل طرف ثالث .

نهاية متوقعة

بعد قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاقية النووية يعتقد البعض بان ضرب ايران وتدميرها يحدث بين لحظة و اخرى حالما يسمعون اي موقف متشنج من داخل امريكا حتى لو لم يكون ذلك الموقف له اي علاقة باي جهة رسمية في الادارة الامريكية يعلن اقتراب احتلال طهران كما حصل لبغداد ....! لذا نراهم عادوا الى تصعيد الحملات التحريضية ضد ارادة ايران ليجعل هذا النهج طريقا لاشعال حرب بالنيابة من قبل حلفائها ومستلزمات ومبررات اعطاء الشرعية للذين سيحاربون ايران بالنيابة متوفر وذي حساسية ومؤثرة عنوانه (الطائفية) تحت اسم هلال ايراني لتطويق الطرف الاخر .... ولكننا نرى سيكون النهاية المتوقعة للصراع مع ايران عناوينها يوحي بالسير (الجماعي –روسيا والعراق والنظام السوري وتركيا وامريكا من خلال مايسمى بالتحالف الدولي الحاصل على شرعية المنظمة الدولية) لانهاء قوة داعش في المنطقة و بعد ذلك اعتبار هذا المكسب الجماعي اساساً لحل ازمة سوريا التي لايمكن دون صوت وقوة العمل السياسي المؤثر لايران ليكون هذا منفذا وحجة للادارة الامريكية الاقتراب من وضع اساس لتفاهم مباشر معه واعتراف لايران بانها قوة اقليمية لايمكن التعامل معها فقط بروح العدوانية لان بذلك سيكون لامريكا وعلى طول الصراع هلاك في اكثر من جبهة لان الحلفاء التقليديين لامريكا في المنطقة مقتربين الى حافة الافلاس والتاثير الذي تريدها الادارة الامريكية من طموحات استراتيجية طويلة الامد من خلال رؤيا مصدر القرار والربح والخسارة كما يراها الطرفين : مصدر القرار وجماعات ضغط في قلب امريكا نبضها مرتبط باستقرار الشرق الاوسط .

والله اعلم

وقبل الختام :

قال (اينشتاين) في حينه : مأساة عالمنا المعاصر أن عضلاته تبدو أحياناً أقوى من فكره.

ضاع المنصب بين كباب وتشريب

صباح الخالدي
بغداد

بعد أن وضعت الأقلام الذكية جانبا وجفت الأصابع من الحبر البنفسجي للناخب العراقي ورغم تدني نسبة المشاركة مقارنة مع التصويت للمتسابقة دموع.وفوزها بلقب (ذا فويس)...يبدو أن الكثيرين فضلوا الأستفتاء لدموع. .بدلا أن يغمس أصبعه في الحبر البنفسجي ليشارك كحق دستوري من أجل اختيار أعضاء البرلمان أعلى سلطة تشريعية لمرحلة أربع سنوات ...فقد يرى مراقبو المشهد السياسي العراقي أن هذه الانتخابات تميزت بأمور إيجابية تحسب لجانب الديمقراطية عمليا على الأرض وحتى الذي خرج للتصويت لأحد أبناء عشيرته أو مكونه الطائفي أو المناطقي كان يسأل عن المرشح هل هو من الكفاءات والتكنوقراط إضافة إلى سلامة سيرته الذاتية ما يعني الاقتراب ولو بنسب بسيطة من الخط المدني ومبدأ المواطنة والدولة المدنية ما يعني من ذهب الاقتراع عراقيا قبل الدين والمذهب والقومية والمناطقية خاصة أن عددا من الكتل كان بعيدا عن أي محاصصاتية منها شخصيات وكتل من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أي الخروج إلى الفضاءات الواسعة والانفتاح على كل الجهات وقد حققت تلك الكتل نتائج متقدمة في نسب الأصوات ...ورغم تدني نسب المشاركة بين 30بالمئة و أقل حتما يرجع لأسباب من بينها فشل النظام السياسي في أفق إجراء التغيير خلال أربع أو حتى ثمان سنوات يضاف لها فشل القانون الانتخابي الذي هو بجانب الكتل الكبيرة الفاسدة أحيانا كما أن ارتفاع إعداد المرشحين لنحو سبعة آلاف مقارنة مع عدد المجلس 329ما يعني ضياع أصوات من يريد التغيير مما عبر عنه تلك النسبة الكبيرة إلى المقاطعة من ممارسة حق دستوري وبذلك خسر المقاطعون أربع سنوات أخرى ينتظرون ...مايعني أن مجمل تلك المؤشرات مع كل تلك الأصوات التي تطالب بإعادة الانتخابات وتطالب بمحاسبة المزورين ولكنها تعد ممارسة و خطوة إلى إمام خاصة بعد فشل عناصر من الكتل الكبيرة وهي تعود إلى البرلمان منذ15وبنجاح ساحق كما الافلام الهندية أما هذه المرة رفع العراقيون بوجههم الكارت الأحمر وقد سقطت اسماء كبيرة كانت راسخة وتصرح بثقة من ان فوزها مضمون ولكن جرت صناديق الاقتراع بما لايشتهي البعض بحيث وجد نفسه خارج البرلمان ومنهم من صرف الملايين من الدانير واحيان الدولارات على الحملة الانتخابية من لقاءات تلفازية وصور كبيرة في الشوارع ودعوات الى الولائم وقد شكا احد اصحاب المطاعم المشهورة في بغداد عبر احدى القنوات الفضائية من ان(احد المرشحين كان يدعو الى ولائم فارهة من الكباب والقوزي والتشريب يوميا دون ان يدفع مؤملا نفسه بالفوز وبعد خسارته لم يدفع تلك الديون الى الان)!!او من (هالمال حمل جمال ...أو ...دك ...عيني ..دك)..